State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

السيد/ رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق في شأن تكويت العقود الحكومية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح
عبدالوهاب عارف العيسى

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة
يحال إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال والمشروعات الصغيرة

١٦/١/٢٠٢٣

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
في شأن تكويت العقود الحكومية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى المرسوم بالقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩م في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تحديد العقود الحكومية القابلة لتطبيق عملية التكويت بها وفقاً للمواصفات التالية:

١. مدة العقد لا تقل عن ٥ سنوات.

٢. قيمة العقد لا تقل عن ١٠ ملايين دينار كويتي.

٣. يكون طرح العقد (المناقصة) عبر الجهاز المركزي للمناقصات العامة.

(المادة الثانية)

تكون نسب التكويت في العقود الحكومية حسب نوع العقد بما يتوافق مع النسب المحددة حسب النشاط من قبل الهيئة العامة للقوى العاملة وقرارات مجلس الوزراء وتطبق المبادرة على العقد الرئيسي وجميع العقود الفرعية (من الباطن) التابعة للمشروع.

(المادة الثالثة)

تحديد الوظائف والمهن القابلة للتكويت في تلك العقود والمجالات الوظيفية لحديثي التخرج وذوي الخبرة، من قبل اللجنة الوارد ذكرها في المادة (٨) من هذا القانون.

(المادة الرابعة)

وضع جدول زمني يتم تحديد النسب التي يجب على الشركة استيفاءها من خلال القانون حسب مدة العقد، بحيث تلتزم الشركة بالنسب المطلوبة منها حسب نشاطها على النحو التالي:

١) تستوفي الشركة ٢٠% من النسب المطلوبة منها حسب نشاطها بمدة لا تزيد على ٣ أشهر من تاريخ توقيع العقد.

٢) تستوفي الشركة ٤٠% من النسب المطلوبة منها حسب نشاطها بمدة لا تزيد على ٦ أشهر من تاريخ توقيع العقد.

٣) تستوفي الشركة ٦٠% من النسب المطلوبة منها حسب نشاطها بمدة لا تزيد على ٩ أشهر من تاريخ توقيع العقد.

٤) تستوفي الشركة ٨٠% من النسب المطلوبة منها حسب نشاطها بمدة لا تزيد على سنة من تاريخ توقيع العقد.

٥) تستوفي الشركة النسب المطلوبة منها حسب نشاطها بمدة لا تزيد على ١٥ شهر من تاريخ توقيع العقد.

(المادة الخامسة)

يتم تحديد جدول الرواتب والزيادات والمميزات الوظيفية في العقد الحكومي بما يتماشى مع قيمة عقد المناقصة كما هو معمول به في العقود النفطية التابعة لإدارة التكويت في شركة نفط الكويت.

(المادة السادسة)

يتم فتح باب التقديم على العقد الحكومي من قبل منصة جديدة مربوطة بديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للقوى العامة والهيئة العامة للمعلومات المدنية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، حيث يتم استقبال الطلبات من خلالها وتكليف لجنة مشتركة من قبل ديوان الخدمة المدنية والهيئة العامة للقوى العاملة والجهة صاحبة المناقصة بفحص ومطابقة الطلبات قبل البدء بإجراءات القبول.

(المادة السابعة)

يتم خصم مرتبات الموظفين المشمولين في عقد التكويت من قبل الطرف الأول (الجهة الحكومية المسؤولة عن العقد) قبل إيداعه لدى الطرف الثاني (الشركة).

(المادة الثامنة)

تشـــكيل لجنة مشـــتركة تحت اســـم "لجنة بحث وتنفيذ آلية تكويت العقود التابعة للجهات الحكومية وتنفيذها بعضوية كلاً من:

١) ديوان الخدمة المدنية.

٢) الهيئة العامة للقوى العاملة.

٣) الجهاز المركزي للمناقصات العامة.

٤) الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية.

٥) هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٦) هيئة تشجيع الاستثمار المباشر.

٧) إدارة تكويت عقود المقاول – شركة نفط الكويت.

وتختص كل جهة بالمهام الموضحة بالجدول أدناه:

الجهة	المهام
ديوان الخدمة المدنية	إدارة هذه المبادرة والتنسيق مع الجهات المعنية. عمل المنصة المطلوبة للتقديم على الفرص الوظيفية.
الهيئة العامة للقوى العاملة	تغطية فرص العمل في القطاع الخاص. تحديد العقود الحكومية القابلة للتكويت.
الجهاز المركزي للمناقصات العامة	تعديل طرح المناقصات الحكومية المشمولة في المبادرة بما يتماشى مع آلية التنفيذ.
الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	تحديد المشاريع التنموية والمسارات المهنية والتنسيق مع الجهات الخاصة.
هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	الاستفادة من تكويت المشاريع التابعة للهيئة كمشروع محطة الزور الشمالية – المرحلة الأولى، ومحطة أم الهيمان للصرف الصحي.
القطاع النفطي	تبادل الخبرات وبحث آلية تنفيذ تكويت عقود المقاول في القطاع النفطي على باقي القطاعات في القطاع الحكومي
هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	تغطية الفرص الوظيفة للعقود المباشرة مع الدولة وذلك دون وجود الوكيل المحلي.

- زيادة فترة الاحتفاظ بترتيب ديوان الخدمة المدنية للكويتيين المنظمين للمبادرة إلى ١٨٠ يوم بدلاً من ٩٢ يوم.
- إلزام الشـــركة بتقديم برنـامج تدريبي (ON JOB TRAINING) نظري وميداني لكل الموظفين الكويتيين المعينين من قبل المبادرة في العقد، على أن يبدأ البرنامج التدريبي فور مباشرة العمل.
- تشكيل فريق مشترك لمتابعة وتقييم أداء الموظفين من قبل المبادرة.
- إعطاء أولوية للموظف الكويتي من قبل المبادرة بالمناصـب الإشـرافية التابعة للعقد وتكويت جميع المناصب الإشرافية للعقد.
- في حال انتهاء العقد وتعثر وجود عقد آخر شـاغر لتسـكين الموظف من قبل المبادرة، يتم اســتثناء الموظف من فترات تســجيل ديوان الخدمة المدنية وترتيب الديوان ويتم تســجيله مباشرة وإعطائه الأولوية بالترشيح.
- يتم حساب خبرة الموظف من قبل ديوان الخدمة المدنية كاملة في حال انتهاء العقد شريطة محافظته على تقييم سنوي يتجاوز الجيد جدا من قبل الفريق المشترك المشار إليه بالتوصية الرابعة.

(المادة التاسعة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
في شأن تكويت العقود الحكومية

يعتبر القطاع الخاص شريكاً أساسياً في نهضة الدولة والمحور الأساسي لخطة التنمية، إلا أن نسبة الكويتيين العاملين فيه لا تزال ضئيلة جداً على الرغم من تحديد نسبة الكويتيين في القطاع، حيث تعد مؤشر واضح لوجود خلل في تنظيم عملية التكويت.

ونظراً إلى ما تقتضيه المصلحة العامة بحل مشكلة البطالة مع ازدياد أعداد الخريجين الجدد واستشعاراً منا بالمسؤولية الوطنية تجاه هذا الملف لما له من أثر مباشر على استقرار البيت الكويتي، وتطبيقاً للمادة (٤١) من الدستور الكويتي التي نصت على أن "لكل كويتي الحق في العمل وفي اختيار نوعه. والعمل واجب على كل مواطن تقتضيه الكرامة ويستوجبه الخير العام، وتقوم الدولة على توفيره للمواطنين وعلى عدالة شروطه"، تقدمنا باقتراح بقانون ينظم عملية التكويت في جميع الوظائف في العقود الحكومية.

وجاءت المادة الأولى من القانون لتحدد العقود الحكومية القابلة لتطبيق عملية التكويت ووضع المواصفات الخاصة بها، حيث اشترطت أن تكون العقود مدتها لا تقل عن ٥ سنوات، وقيمتها لا تقل عن ١٠ مليون دينار كويتي، بالإضافة إلى أن طرح المناقصة يكون عبر الجهاز المركزي للمناقصات العامة.

واشترطت المادة الثانية أن تكون نسب التكويت في العقود الحكومية حسب نوع العقد بما يتوافق مع النشاط من قبل الهيئة العامة للقوى العاملة وقرارات مجلس الوزراء، كما أن تطبيقها يشمل العقد الرئيسي وكذلك عقود الباطن.

فيما أوضحت المادة الثالثة من القانون المقترح أن تنظم اللجنة الوارد ذكرها في المادة (٨) من نفس القانون، مسألة تحديد الوظائف والمهن القابلة للتكويت في العقود، كما نصت المادة الرابعة على وضع جدول زمني يتم تحديد النسب فيه، التي يجب على الشركات استيفاءها من خلال القانون حسب مدة العقد.

فيما أشارت المادة الخامسة بأن يتم تحديد جدول الرواتب والزيادات بما يتماشى مع قيمة عقد المناقصـــة كما هو معمول به في العقود التابعة لإدارة التكويت في شـــركة نفط الكويت، وأوضحت المادة السادسة أن يتم فتح باب التقديم على العقد الحكومي عبر منصة جديدة يتم ربطها بديوان الخدمة والهيئة العامة للقوى العاملة والهيئة العامة للمعلومات المدنية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وحسـب المادة السـابعة فإنه سـيتم خصـم مرتبات الموظفين المشـمولين في العقد من قبل الطرف الأول وهي الجهة الحكومية المسـؤولة عن العقد قبل إيداع المستحقات لدى الطرف الثاني.

ونصت المادة الثامنة من القانون على تشكيل لجنة مشتركة تضم في عضويتها ديوان الخدمة المدنية، الهيئة العامة للقوى العاملة، الجهاز المركزي للمناقصـــات العامة، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط، هيئة مشـــروعات الشـــراكة بين القطاعين العام والخاص، هيئة تشجيع الاستثمار المباشر وإدارة تكويت عقود المقاول في شركة نفط الكويت، لتختص بإدارة هذه المبادرة والتنســـيق مع الجهات المعنية، عمل المنصـــة المطلوبة للتقديم على الفرص الوظيفية، تغطية فرص العمل في القطاع الخاص وتحديد العقود الحكومية القابلة للتكويت.

كما يدخل ضمن اختصاصات اللجنة تعديل طرح المناقصات الحكومية المشمولة في المبادرة بما يتماشى مع آلية التنفيذ، تحديد المشاريع التنموية والمسارات المهنية والتنسيق مع الجهات الخاصـة، الاسـتفادة من تكويت المشـاريع التابعة للهيئة كمشـروع محطة الزور الشـمالية – المرحلة الأولى، ومحطة أم الهيمان للصرف الصحي، تبادل الخبرات وبحث آلية تنفيذ تكويت عقود المقاول في القطاع النفطي على باقي القطاعات في القطاع الحكومي وتغطية الفرص الوظيفة للعقود المباشرة مع الدولة وذلك دون وجود الوكيل المحلي.